جني أرباح على الأسهم الرخيصة وشراء ملحوظ على البنوك وضعف السيولة لدى صناع السوق يؤثر على تعاملات الآجل

انخفاض
المؤشر العام 5,5 نقاط وتداول 455,9 مليون سهم قيمتها 86,3 مليون دينار

هشام أبوشادي

تباينت حركة المؤشرات العامة لسوق الكويت للأوراق المالية في ختام تعاملات الأسبوع أمس، ففي الوقت الذي شهدت فيه قيمة التداول ارتفاعا ملحوظا مقارنة بأول من أمس، سجل المؤشر السعري انخفاضا محدودا فيما حقق المؤشر الوزني ارتفاعا محدودا في سعره، ورغم التذبذب المحدود في حركة مؤشري السوق إلا ان العامل الإيجابي في تداولات أمس هو عمليات الشراء الملحوظة على أغلب أسهم البنوك، خاصة على البنك الوطني بسبب التفاؤل بالأداء الجيد المتوقع للبنوك في الربع الأول من العام الحالي. وفي مقابل ذلك استمرت حركة التداول على معظم أسهم المجاميع الاستثمارية ضعيفة وسيطرت عليها عمليات المضاربة وجني الأرباح، خاصة انه في العادة ما يشهد السوق عمليات تصفية مراكز من المضاربين فمجمل الأداء العام للسوق خلال الاسبوع الجاري غير مريح وأصاب أوساط المتداولين بالاحباط خاصة في ظل وجود أسهم لديها محفزات قوية من المفترض ان تدفعها للارتفاع القوي، خاصة اسهم الشركات التي ستستفيد من توزيعات «زين» البالغة 650 مليون دينار. كما انه في ضوء الأداء الجيد للسوق في الربع الأول من العام الحالي، فإن أغلب الشركات خاصة الاستثمارية يتوقع ان تحقق أداء جيدا ايضا، لذلك فإن الأداء العام للسوق الأسبوع الجاري الذي اتسم بالتذبذب يهدف الى دفع أوساط المتداولين الى بيع الأسهم بأقل الأسعار الممكنة ما يكبدهم خسائر كبيرة، ومن ثم يتم تصعيد السوق لمستويات كبيرة والذي يتوقع حدوثه في النصف الثاني من الشهر الجاري.

المؤشرات العامة

انخفض المؤشر العام 5,5 نقاط ليغلق على 6569,5 نقطة بانخفاض نسبته 0,07٪ مقارنة بأول من أمس، فيما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,90 نقطة ليغلق على 448,5 نقطة بارتفاع نسبته 0,20٪ مقارنة بأول من أمس.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 455,9 مليون سهم نفذت من خلال 8355 صفقة قيمتها 86,3 مليون دينار، وجرى التداول على أسهم 131 شركة من أصل 210 شركات مدرجة، ارتفعت اسعار اسهم 38 شركة وتراجعت أسعار أسهم 49 شركة وحافظت اسهم 44 شركة على أسعارها و79 شركة لم يشملها النشاط.

تصدر قطاع الشركات الخدماتية النشاط بكمية تداول حجمها 154,8 مليون سهم نفذت من خلال 2667 صفقة قيمتها 23,5 مليون دينار.

وجاء قطاع الاستثمار في المركز الثاني بكمية تداول حجمها 120,7 مليون سهم نفذت من خلال 1915 صفقة قيمتها 12,8 مليون دينار.

واحتل قطاع الشركات العقارية المركز الثالث بكمية تداول حجمها 76,2 مليون سهم نفذت من خلال 1183 صفقة قيمتها 10,1 ملايين دينار، وحصل قطاع البنوك على المركز الرابع بكمية تداول حجمها 40,2 مليون سهم نفذت من خلال 1041 صفقة قيمتها 22,6 مليون دينار، وجاء قطاع الشركات الصناعية في المركز الخامس بكمية تداول حجمها 36,4 مليون سهم نفذت من خلال 1022 صفقة قيمتها 10,9 ملايين دينار.

صناع السوق

لا أحد يشك في ان قدرة صناع السوق تغيرت تماما سواء على مستوى الفكر أو ما لديهم من سيولة مالية، فمنذ بداية الأزمة وحتى اليوم يواجه صناع السوق تحديات كبيرة ابرزها الخسائر الضخمة التي تكبدوها وضعف السيولة المالية الأمر الذي انعكس على حجم تمويل عمليات البيوع المستقبلية خلال التداولات أو الآجل بعد التداول والتي تقدمها شركات صانعة السوق الأمر الذي يحد من حجم التعاملات في السوق في ظل ضعف السيولة لدى أوساط المتداولين من جهة واستمرار ضعف تمويلات البنوك لعمليات المتاجرة بالأسهم من جهة أخرى، بالإضافة الى ذلك فإن أغلب الشركات صانعة السوق ضمن شركات تابعة لمختلف المجاميع الاستثمارية والتي بدورها تجاهد في دعم أسهمها.

آلية التداول

رغم تباين أسعار أسهم البنوك بين استقرار بعضها وارتفاع أسهم 3 بنوك وانخفاض أسعار بنكين، خاصة المتحد (الأوسط سابقا) الا انه لأول مرة تشهد أغلب أسهم القطاع تداولات مرتفعة، فرغم التداولات المرتفعة على سهم البنك الوطني، إلا انه سجل ارتفاعا محدودا في سعره فيما سجل سهم التمويل الكويتي انخفاضا محدودا في سعره، وسجل سهم البنك الأهلي ارتفاعا بالحد الأعلى في تداولات ضعيفة مدعوما بالمعلومات عن نمو متوقع في أرباح البنك في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 10٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وارتفعت نسبيا حركة التداول على أغلب أسهم الشركات الاستثمارية مع تباين في الأسعار، فقد واصل سهم التمدين الاستثمارية الارتفاع بالحد الأعلى مطلوبا دون عروض في تداولات قدرها 60 ألف سهم فقط، فيما استمرت أغلب اسهم الشركات التابعة لمجموعة الخرافي في التراجع في تداولات ضعيفة، الأمر الذي أثار حفيظة أوساط المتداولين خاصة ان قطاعا كبيرا منهم قام بشراء هذه الأسهم املا في صعودها بدعم من استفادتها من توزيعات ارباح زين.

وبعد عمليات صعود متواصل منذ بداية الاسبوع وحتى بدايات تداولات امس لسهم استراتيجيا شهد عمليات بيع مكثفة لجني الأرباح أدت لتراجعه بالحد الأدنى معروضا دون طلبات الا انه يتوقع ان يعود السهم لمواصلة الارتفاع حتى يكون مشجعا للمساهمين للمشاركة في زيادة رأس المال البالغة 102 فلس.

وعلى الرغم من الضغوط التي تتعرض لها اغلب اسهم الشركات الاستثمارية الا ان الاسعار الحالية تعتبر اسعار شراء وليست اسعار بيع.

وفي قطاع العقار شهد سهم التمدين الاستثمارية عمليات جني ارباح قوية غير متوقعة أدت لتقليص مكاسب السهم الذي ارتفع في بدايات التداول بالحد الأعلى البالغ 380 فلسا ليغلق على 270 فلسا وشهد سهم العربية العقارية عمليات مضاربة أدت لارتفاعه بالحد الأعلى مدعوما بالمضاربات على البنك الدولي.

الصناعة والخدمات

ارتفعت نسبيا تداولات بعض اسهم الشركات الصناعية مع تباين في اسعارها، فقد ارتفعت نسبيا تداولات سهم الصناعات الوطنية مع انخفاض محدود في سعره، فيما استمرت المضاربات وجني الارباح على سهم صناعة الأنابيب الذي ارتفع خلال مراحل التداول من 390 فلسا الى 405 فلوس الا انه اغلق على 390 فلسا بفعل جني الارباح.

وارتفعت نسبيا حركة التداول على اغلب اسهم الشركات الرخيصة في قطاع الخدمات، فقد شهد سهم صفاة طاقة عمليات بيع ملحوظة أدت لتراجع السهم 3 وحدات سعرية، فيما انه رغم ضعف التداول على سهم صفاتك الا انه سجل انخفاضا ملحوظا في سعره، كما سجل سهم الصفوة انخفاضا محدودا في تداولات ضعيفة، ورغم المضاربات على سهمي التنظيف والرابطة الا انهما حافظا على اسعارهما، وشهد سهم الأهلي المتحد عمليات بيع قوية لجني الأرباح أدت لتراجعه بالحد الأدنى معروضا دون طلبات شراء.

واستحوذت قيمة تداول أسهم 12 شركة على 51,2٪ من القيمة الاجمالية للشركات التي شملها التداول والبالغ عددها 131 شركة.

«التمدين العقارية» تواصل الارتفاع بالحد الأعلى وجني أرباح على «الاستثمارية»

استحواذ قيمة تداول أسهم 12 شركة على 51,2٪ من القيمة الإجمالية

استمرار تذبذب مؤشرات السوق

أرقام ومؤشرات

- استحوذت قيمة تداول أسهم 12 شركة والبالغة 44,2 مليون دينار على 51,2٪ من القيمة الإجمالية، وهذه الشركات هي: الوطني، المتحد، الدولي، برقان، الصناعات، أنابيب، زين، صفاة طاقة، تنظيف، الرابطة، ياكو، أهلي متحد.
- استحوذت قيمة تداول سهم البنك الوطني البالغة 7,4 ملايين دينار على 8,5٪ من القيمة الإجمالية.
- حققت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعا أعلاها قطاع الأغذية بمقدار 23,9 نقطة، تلاه قطاع الاستثمار بمقدار 21,9 نقطة، تلاه قطاع الخدمات بمقدار 19,8 نقطة، فيما تراجع قطاع الشركات غير الكويتية بمقدار 136 نقطة والصناعة بمقدار 25,1 نقطة.

معطيات أولية لنتائج إيجابية للشركات للفترة المقبلة

«الاستثمارات الوطنية»: البورصة تسلك مسيرة التعافي تدريجياً

كمية الأسهم المتداولة

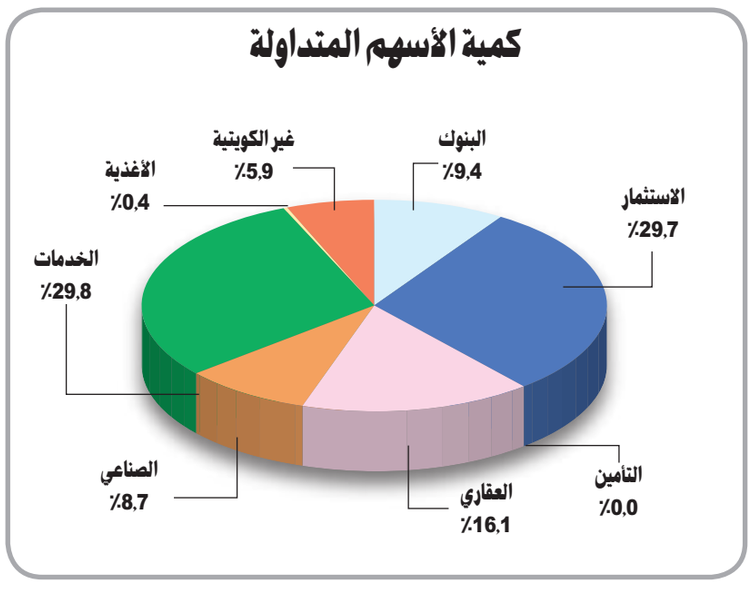

قيمة الأسهم المتداولة

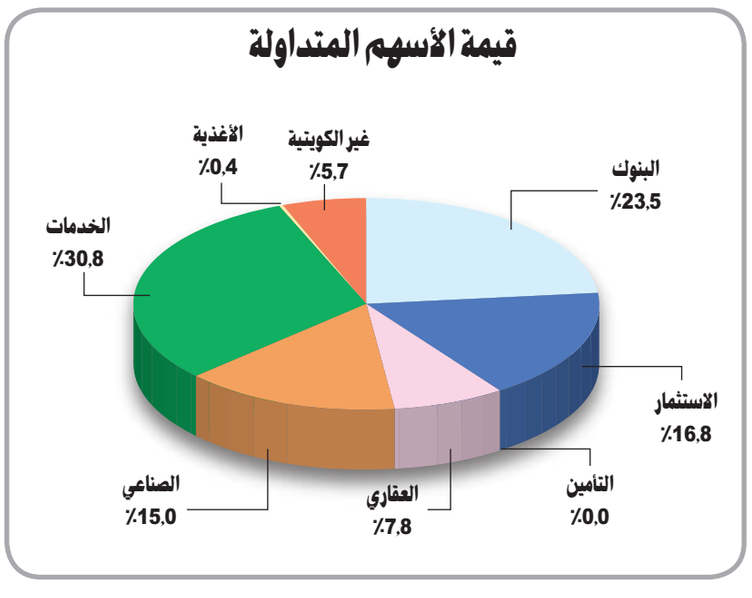

تقرير

ذكر تقرير شركة الاستثمارات الوطنية في الأسبوعي انه خلال تداول الأسبوع الماضي ارتفع مؤشر المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة وقيمتها 4,3٪ و0,9٪ على التوالي، في حين انخفض مؤشر المعدل اليومي لعدد الصفقات بنسبة 3,7٪، ومن أصل الـ 210 شركات المدرجة بالسوق تم تداول أسهم 158 شركة بنسبة 75,2٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بالسوق وارتفعت اسعار أسهم 74 شركة بنسبة 46,8٪ فيما انخفضت اسعار أسهم 60 شركة بنسبة 38,0٪ واستقرت أسعار أسهم 24 شركة بنسبة 15,7٪ من إجمالي أسهم الشركات المتداولة بالسوق ولم يتم التداول على أسهم 52 شركة بنسبة 24,81٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بالسوق الرسمي منها 19 شركة موقوفة عن التداول لعدم تقديم البيانات المالية.

أما القيمة السوقية فقد بلغت بنهاية تداول الأسبوع الماضي للشركات المدرجة في السوق الرسمي 35,211,2 مليون دينار بارتفاع قدره 664,5 مليون دينار وما نسبته 1,9٪ مقارنة بنهاية الأسبوع قبل الماضي والبالغة 34,546,6 مليون دينار وارتفاع قدره 4,526,4 مليون دينار وما نسبته 14,8٪ عن نهاية عام 2009.

وحول الأداء العام للسوق، انهى سوق الكويت للاوراق المالية تعاملاته هذا الاسبوع على ارتفاع في ادائه وذلك بالمقارنة مع اداء الاسبوع الماضي، حيث حققت المؤشرات العامة (NIC50 ـ السعري ـ الوزني) مكاسب بنسب بلغت 1,6٪ و1,3٪ و1,9٪ على التوالي، وكذلك الامر بالنسبة الى المتغيرات العامة (المعدل اليومي للقيمة المتداولة ـ الكمية) والتي ارتفعت بنسب بلغت 1٪ و4٪ على التوالي، فيما انخفض معدل عدد الصفقات بنسبة بلغت 4٪، هذا وبلغ المعدل اليومي للقيمة المتداولة 76 مليون دينار خلال الاسبوع مقابل 75 مليونا للاسبوع الذي قبله.

هذا ونجح سوق الكويت للاوراق المالية في العودة سريعا الى مستوياته فوق الحاجز النفسي البالغ 7,500 نقطة بعد ان تراجع عنه خلال تعاملات الاسبوع الماضي، وقد اكد بذلك استحقاقه المحافظة عليه بما يفوق ذلك المستوى من خلال قيم التداول المستقرة، ويكون بذلك قد بلغ اعلى مستوى خلال العام 2010 وتحديدا في اليوم قبل الاخير من اقفال الاسبوع والذي لم يصل اليه منذ اكتوبر العام 2009، وهو ما يؤكد على مسيرة التعافي المتدرجة التي يسلكها السوق، ولا شك في انه من خلال مراقبة حركة المؤشرات خلال فترة تقارب الشهرين فإن ابرز ما اتسم به هو ان التداولات كانت تتم في نطاق ضيق وفي تذبذب تدريجي اقل، وهو ما ينبئ عادة بقرب حصول تغير في مساره او على الاقل استعداده لذلك، وهو ما تحقق بالفعل خلال فترة الاسبوعين الماضيين، وان كانت تلك الحركة ايجابية في محصلتها الا انها لم تكن معممة على جميع قطاعات السوق التي تباينت في تحركاتها، فمن جانب هناك تحركات استثنائية شهدتها شريحة الاسهم المرتبطة في بيع اسهم بالبنك الاهلي المتحد والتي تم الافصاح الرسمي عنها، حيث استقبلها السوق بطريقة ايجابية وموزونة كذلك في تحركاتها، وهو ما يحسب لها، حيث تشير طبيعة التعاملات عليها اعلى انها كانت خاضعة لقوى العرض والطلب الطبيعية دون تدخل وهمي او مصطنع، ومن جهة اخرى فقد كانت هناك توجهات استثمارية بحتة سيطر على مجمل توجهاتها قطاع البنوك بعضها معلنة نواياه بشكل مباشر مثل تداولات بنك بوبيان واخرى بطريقة غير مباشرة وذلك بناء على تسريبات نتائج ارباح الشركات للربع الاول، وهو ما انسحب كذلك بالتوجهات ذاتها لبعض الشركات المختارة بقطاع الصناعة، هذا ولم تخلوا التعاملات من التحركات المضاربية، خاصة في ظل تضارب الانباء حول تسويات قضايا بعض الشركات، وهو ما حفز من تذبذب شركات اخرى قد تستفيد او تتضرر حسب نتائجها التي لم يتم الاعلان رسميا عنها، وبشكل عام فإن السوق يبدو من المؤشرات او المعطيات الاولية لنتائج الشركات خلال المرحلة الحالية انه مهيأ لتحقيق نتائج ايجابية مع الاخذ بعين الاعتبار قرب موعد انعقاد الجمعية العمومية لشركة زين واقرارها للتوزيعات النقدية المقترحة.

اما القطاعات الاكثر نشاطا من حيث قيمة الاسهم المتداولة، فقد استمر قطاع شركات الخدمات في المرتبة الاولى للتداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة بتداول 561,1 مليون سهم بنسبة 29,8٪ موزعة على 14,720 صفقة بنسبة 37,8٪ بلغت قيمتها 117,4 مليون دينار بنسبة 30,8٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة.

في حين تقدم قطاع البنوك الكويتية الى المرتبة الثانية للتداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة بتداول 177,5 مليون سهم بنسبة 9,4٪ موزعة على 4,148 صفقة بنسبة 10,6٪ بلغت قيمتها 89,6 مليون دينار بنسبة 23,5٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة.

وتراجع قطاع الشركات الاستثمارية الى المرتبة الثالثة للتداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة بتداول 558,6 مليون سهم بنسبة 29,7٪ موزعة على 9,195 صفقة بنسبة 23,6٪ بلغت قيمتها 64,1 مليون دينار بنسبة 16,8٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة.

ومن حيث الشركات الاكثر نشاطا من حيث قيمة الاسهم المتداولة، فقد تقدم بنك بوبيان الى المرتبة الاولى للتداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة بالسوق بتداول 56,6 مليون سهم موزعة على 1,284 صفقة بلغت قيمتها 32,0 مليون دينار.

في حين تراجعت شركة الاتصالات المتنقلة الى المرتبة الثانية للتداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة بالسوق بتداول 19,2 مليون سهم موزعة على 1,109 صفقات بلغت قيمتها 26,3 مليون دينار.

وتراجعت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل الى المرتبة الثالثة للتداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة بالسوق بتداول 48,8 مليون سهم موزعة على 2,189 صفقة بلغت قيمتها 16,8 مليون دينار.

لعدد 3 أراضٍ تملكها الشركة

11 أبريل جلسة «المواشي» ضد مكتب عقاري في الإمارات

ذكرت شركة نقل وتجارة المواشي انه تم تحديد جلسة 11 ابريل الجاري المقامة من الشركة ضد احد المكاتب العقارية في الامارات.

وأفادت «المواشي» أنه في 26 سبتمبر 1996 تسلم احد المكاتب العقارية في الامارات اصول سندات ملكية الشركة لعدد 3 أراض هناك بقصد اتخاذ اجراءات الفرز والتحديد المساحي والعقاري وتحديث البيانات وفقا لطلب الجهات الحكومية بالإمارات آنذاك، موضحة أنه تعهد المكتب العقاري برد اصول السندات فور الانتهاء من العمل المطلوب الا ان الشركة تعرضت لقيام المكتب العقاري المذكور ببيع تلك الأراضي للغير بيعا نافذا دون وجه حق حيث اعتبر المكتب العقاري وكيلا ظاهرا عن الشركة.

وأشارت «المواشي» إلى أنها اقامت الدعوى المنظورة حاليا امام القضاء ضد المكتب العقاري بطلب التعويض عن الاضرار التي لحقت بها من جراء (فعله غير المشروع) وقدر التعويض بالقيمة الفعلية للأراضي وطلبت ندب خبير لإجراء عملية التقدير وقضي في الدعوى برفضها امام محكمة اول درجة وتأييد الحكم في الاستئناف الا انه تم الطعن عليه بالتمييز وقبلت المحكمة الطعن وصدر الحكم بنقض الحكم والإحالة الى محكمة الاستئناف لنظرة بجلسة 11 ابريل 2010.

مجلس الإدارة أوصى بعدم توزيع أرباح عن 2009

«المستثمر الدولي» ترجئ زيادة رأس المال

اعتمد مجلس إدارة شركة المستثمر الدولي البيانات المالية للعام 2009، وأوصى خلال اجتماعه في 5 الجاري بعدم توزيع أرباح. علما ان تلك التوصية تخضع لموافقة الجمعية العامة العادية للشركة.

وفي بيان صادر عن البورصة أفاد بأن مجلس إدارة الشركة أوصى بدعوة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي شركة المستثمر الدولي للنظر في زيادة رأس المال بإصدار عدد 51,814,788 سهم بقيمة نقدية بنحو 5,18 ملايين دينار والتنازل عن حق الاكتتاب في هذه الزيادة وتخصيصها بواقع 1,359 سهم من أسهم شركة المستثمر الدولي مقابل كل سهم من أسهم شركة بيت المال القابضة.

وذلك وفق الآلية التي يحددها مجلس الإدارة، على ان يتم الاكتفاء بالزيادة التي يتم الاكتتاب بها اذا لم تصل الى الزيادة المقترحة، وذلك بموجب موافقة بنك الكويت المركزي.

هذا وقد أفادت الشركة بتاريخ أمس الأول بأنها قررت إرجاء تنفيذ قرار الزيادة المذكورة الى ان تتم تغطية كل الجوانب القانونية المتعلقة بالموضوع في إطار القوانين المرعية.

ولفتت الشركة إلى أنها ستقوم بإعلام إدارة السوق بأي مستجدات بهذا الشأن.

من جهة أخرى، تفيد ادارة البورصة بأنه في حال قيام الشركة بتنفيذ توصية زيادة رأس المال المذكورة سيطبق عليها قرار لجنة السوق رقم 5 لسنة 2007.

شركة مملوكة لـ «الصفاة طاقة» توقّع عقداً بـ 1,2 مليون دولار

أكدت شركة الصفاة للطاقة القابضة ان الشركة الشرقية لفحص الآبار (مملوكة لها بنسبة 70٪) قد وقعت عقدا مع شركة «او ام في» لتقديم خدمة الفحص لبئر نفطية في منطقة كردستان العراق..

وأشارت «الصفاة» الى ان قيمة العقد تقدر بـ 1,2 مليون دولار ولمدة شهرين.